

ورقات تحليلية حول ديناميكيات تعامل الأطراف المعنية باللجوء والهجرة وقت الأزمات

## الورقة الثالثة: التعامل الاتصالي للمفوضية وشركاءها مع أزمة الوباء

. يقوم مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتونس، على غرار بقية مكاتب المفوضية في العالم، بإصدار نشرية دورية حول تطور الأوضاع في البلد المضيف بالنسبة للوباء والإجراءات المتخذة على المستوى الوطني ووضع اللاجئين وجميع الأشخاص التابعين لولاية المفوضية.

. كان أول بيان صحفي صدر عن المفوضية بتاريخ 24 مارس 2020 وهو بيان مشترك مع شركاءها: المعهد العربي لحقوق الإنسان، المجلس التونسي للاجئين، الجمعية التونسية للتصرف والتوازن الاجتماعي، سبقتة جملة من الاجتماعات التنسيقية الداخلية في كل منظمة وبينها جميعا، وعدد من الأعمال الميدانية والاتصالات مع اللاجئين لتحديد الحاجيات.

. ثمّ صدر بيان بتاريخ 9 أبريل 2020 من طرف المفوضية وشركاءها حول حزمة الإجراءات المُعلنة من قبل الحكومة التونسية لفائدة الجالية الإفريقية والمهاجرين واللاجئين

. ثمّ بيان للمعهد والمفوضية والمجلس بالتعاون مع الاتحاد التونسي للمرأة التونسية حول تجاوب الاتحاد مع طلب إيواء عدد من طالبي اللجوء واللاجئين الذين واجهوا صعوبات خلال فترة الأزمة

ثمّ بيان للمعهد وعدد من المنظمات غير الحكومية حول زيارة ميدانية لمركز إيواء الأجانب بالوردية (هناك من يسميه أيضا "مركز احتجاز" Centre de

Detention

قراءة وملاحظات	الأهداف	شكل نشر أسلوب الاتصال وإطاره	
<p>. توقيت البيان قد يراه البعض متأخراً بسبب الحديث عن وضع اللاجئين والمهاجرين منذ بداية الأزمة دون ردّ رسمي أو توضيحات من قبل الدولة (المسؤول الأساسي والأول قانوناً عن وضع الأجانب على ترابها ومن بينهم اللاجئين) أو المنظمة الأممية المعنية (المفوضية) أو المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال مناصرة حقوق اللاجئين وحمايتهم (المعهد، المجلس، الخ...).</p> <p>. البيان صدر عن منظمة أممية وثلاث منظمات غير حكومية تونسية وإقليمية.</p> <p>. البيان مطوّل في صياغته ولكنّه أتى على أهمّ مكامن الانشغال حول وضع اللاجئين في تونس وقت الأزمة وماهي أدوار الأطراف المعنية.</p> <p>. الهيكلية واضحة وفيها تدرّج من المبادئ العامة التي تحكم التصرف وقت الأزمات في شأن موضوع يتعلق بحقوق الإنسان إلى الإجراءات التي تم اتخاذها إلى الاجراءات المستقبلية وفي الأثناء فقرات فيها دعوات</p>	<p>. طمأنة الرأي العام والمجتمع المدني بأن فئات اللاجئين وطالبي اللجوء هم في أوليات عمل المنظمات المذكورة وقت الأزمة</p> <p>. الإعلام بالإجراءات التي تمّ اتخاذها . الإعلان عن الأنشطة والإجراءات التي سيتمّ العمل بها مستقبلاً</p> <p>. ضبط مبادئ التعامل مع الأزمة في ما يخص اللاجئين</p> <p>. حثّ الحكومة على عدم إقصاء اللاجئين من المنتفعين بالإجراءات الوطنية للتوقي من الوباء وللعلاج</p>	<p>. بيان صحفي تمّ نشره في المواقع الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي لشركاء المفوضية</p> <p>. تمّ تداوله من قبل عدد من وسائل الإعلام التونسية</p>	<p>البيان المشترك لمكتب المفوضية بتونس مع شركائها 24 مارس 2020</p>

<p>موجّهة إلى السلطات مع تطمينات فيما يتعلق بالتزام كل طرف بالاضطلاع بمسؤولياته وبمعاوضة جهود المجتمع المضيف لاحتواء الأزمة مع التشديد على مسؤولية اللاجئين كذلك باعتبار أن لديهم واجبات والدفاع طبعاً عن حقوقهم</p>			
<p>. بيان أتى إثر مشاركة المفوضية والمعهد والمجلس في اجتماعات تنسيقية مع وزارة حقوق الإنسان . محتواه موجّه للتنويه بالمجهود الحكومي وهذا يصب في خانة التشجيع والدعم والتعبير عن المساندة . البيان يعكس توجّهاً آخر في التعامل الإعلامي وهو التعاطي الإيجابي مع إجراءات سلط الدولة المضيفة عندما يكون فيها مصلحة للفئات المستضعفة التي تدافع عنها المنظمات المعنية</p>	<p>. بيان لشكر السلطات على الإجراءات المعلنة وتجاوبها مع نداء المنظمات وتجديد الالتزام بالاضطلاع بدور كل طرف</p>	<p>. مقال نُشر في الموقع الإلكتروني للمنظمات الشريكة للمفوضية وتمّ تداوله من قبل وسائل الإعلام</p>	<p>البيان المشترك بتاريخ 9 أبريل 2020</p>
<p>بيان جاء إثر معاينة ميدانية أي اطلاع على الوضع فعلياً والحديث مع أشخاص موجودين في المركز، مما يعزّز مصداقية البيان ويُبعده عن المزادات والإثارة .</p>	<p>تقديم توضيحات والتأكد من صحة أو عدم صحة بعض التقارير الحقوقية والصحفية حول الموضوع</p>	<p>نشر إثر الزيارة الميدانية وإثر بعض التقارير التي تتحدث عن تجاوزات في المركز وخرق لحقوق الموجودين فيه من الأجانب</p>	<p>بيان المعهد ومنظمات أخرى حول الزيارة الميدانية لمركز الوردية</p>